

العنوان:	دور نظم المعلومات المحاسبية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لمواكبة متطلبات الشمول المالي: دراسة اختبارية
المصدر:	مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية
الناشر:	جامعة بنها - كلية التجارة - قسم المحاسبة
المؤلف الرئيسي:	غنيمي، سامي محمد أحمد
مؤلفين آخرين:	حجازي، وفاء يحيي أحمد، عبدالوهاب، ريهام محمد(م. مشارك)
المجلد/العدد:	1ع
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2022
الشهر:	يونيو
الصفحات:	605 - 630
رقم MD:	1405384
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الأسواق المالية، نظم المعلومات الإلكترونية، المعلومات المحاسبية، دعم المشروعات، التقارير المالية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1405384

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب
الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

غنيمي، سامي محمد أحمد، حجازي، وفاء يحيي أحمد، و عبدالوهاب،
ريهام محمد. (2022). دور نظم المعلومات المحاسبية في دعم المشروعات
الصغيرة والمتوسطة لمواكبة متطلبات الشمول المالي: دراسة
اختبارية. مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية، 1ع، 605 - 630. مسترجع
من <http://1405384/Record/com.mandumah.search/>:

إسلوب MLA

غنيمي، سامي محمد أحمد، وفاء يحيي أحمد حجازي، و ريهام محمد
عبدالوهاب. "دور نظم المعلومات المحاسبية في دعم المشروعات
الصغيرة والمتوسطة لمواكبة متطلبات الشمول المالي: دراسة
اختبارية." مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية 1ع (2022): 605 - 630.
مسترجع من <http://1405384/Record/com.mandumah.search/>:

دور نظم المعلومات المحاسبية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة
لمواكبة متطلبات الشمول المالي
"دراسة اختبارية"

ريهام محمد عبدالوهاب
معيدة بالمعهد التكنولوجي العالي
بالعاشر من رمضان

د/ وفاء يحيى أحمد حجازي
مدرس المحاسبة
كلية التجارة - جامعة بنها

أ.د/ سامى محمد أحمد غنيمي
أستاذ المحاسبة المالية
وعميد كلية التجارة - جامعة بنها

دور نظم المعلومات المحاسبية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

لمواكبة متطلبات الشمول المالي

"دراسة اختبارية"

ريهام محمد عبدالوهاب
معيدة بالمعهد التكنولوجي العالي
بالعاشر من رمضان

د/ وفاء يحيى أحمد حجازي
مدرس المحاسبة
كلية التجارة - جامعة بنها

أ.د/ سامى محمد أحمد غنيمي
أستاذ المحاسبة المالية
وعيد كلية التجارة - جامعة بنها

ملخص البحث

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في دعم المعلومات المنبثقة من نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فهي نقطة البداية لتلك المشروعات بجانب التعرف علي متطلبات الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهمية تطبيقه لرفع كفاءة وفاعلية وجودة المعلومات في التقارير المالية، وذلك من خلال الإجراءات والضمانات المباشرة من خلال خدمات الشمول المالي في الإقراض ودعم البنوك في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولكن رغم كل هذه الجهود مازالت هناك فجوة بحثية في تمويل تلك المشروعات، لذلك كان من الضروري التعرف علي المشكلات والمعوقات المحاسبية حتي نستطيع أن نضع الحلول المناسبة والتغلب عليها، كما نجد أن مشكلة المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في معوقات التمويل نظراً لعدم تناسق المعلومات نتيجة لعدم وجود بنية تحتية من المعلومات مما يجعل القدرة علي الإقراض محدود، وبناءً عليه يعتبر دعم خدمات الشمول المالي في النظم المحاسبية لتلك المشروعات الحل الأمثل في كثير من الظروف التي لا تتوافر فيها مصادر المعلومات اللازمة للتمويل أو عندما ترتفع تكلفة التمويل عن تكلفة التأخير، وهذا يرجع إلي أهمية مواكبة متطلبات الشمول المالي في دعم نظم المعلومات المحاسبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وتوصلت الدراسة إلي عدة نتائج أهمها: تتعرض المشروعات الصغيرة والمتوسطة للعديد من المشكلات المحاسبية يتمثل أهمها في غياب نظام المعلومات المحاسبية ونقص المعلومات الداخلية، كما يتمثل أهم أسباب حدوث تلك المشكلات في عدم فعالية وكفاءة الإجراءات والضوابط الرقابية لنظم المعلومات داخل تلك المشروعات، وأخيراً توصلت الدراسة إلي وجود علاقة ذات دلالة احصائية لتطبيق نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعم تلك المشروعات في الحصول علي خدمات الشمول المالي.

الكلمات المفتاحية: نظم المعلومات المحاسبية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الشمول المالي.

Abstract

The main objective of the research is to support the information emanating from the accounting information systems in small and medium enterprises, as it is the starting point for these projects, in addition to identifying the requirements of financial inclusion for small and medium enterprises and the importance of its application to raise the efficiency, effectiveness and quality of information in financial reports, through direct procedures and guarantees through Financial inclusion services in lending and support banks in financing small and medium projects, but despite all these efforts, there is still a research gap in financing these projects. Therefore, it was necessary to identify the accounting problems and obstacles so that we can develop appropriate solutions and overcome them. We also find that the problem of small and medium enterprises is represented in financing obstacles due to the inconsistency of information due to the lack of an information infrastructure, which makes the ability to borrow limited, and accordingly it is considered Supporting financial inclusion services in the accounting systems of these projects is the ideal solution in many circumstances in which the sources of information necessary for financing are not available or when the cost of financing exceeds the cost of delay, and this is due to the importance of keeping pace with the requirements of financial inclusion in supporting accounting information systems for small and medium enterprises.

The study reached several results, the most important of which are: Small and medium enterprises are exposed to many accounting problems, the most important of which is the absence of the accounting information system and the lack of internal information. To the existence of a statistically significant relationship to the application of accounting information systems in small and medium enterprises and to support these projects in obtaining financial inclusion services.

Keywords: accounting information systems, small and medium enterprises, financial inclusion.

(١) الإطار العام للبحث:

(١/١) المقدمة وطبيعة المشكلة:

شهدت السنوات الأخيرة تغيرات جذرية في كافة دول العالم المتقدمة والنامية من أهمها زيادة المنافسة العالمية والتقدم في المشروعات الصغيرة والمتوسطة لما لها من قدرة علي توليد فرص العمل والمساهمة في حل مشكلة البطالة، كما تساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة علي تنوع المشروعات الصناعية الصغيرة المغذية للصناعات الكبيرة وذلك بسبب ما تعانيه المشروعات الكبيرة من كساد بسبب الأزمات العالمية والتي تستطيع المشروعات الصغيرة أن تتدخل ويكون لها الدور الفاعل في التنمية الاقتصادية بسبب قدرتها علي التكيف السريع في ظل ألق الأزمات، كما تسهم في زيادة الإنتاج القومي ورفع نسبة التشغيل في المجتمع، لذا فهي تعد مكوناً فعالاً من مكونات هيكل الاقتصاد القومي. (عبدالله، ٢٠٢٠، ص ٣٠١)

ومن ثم يعتبر نظام المعلومات المحاسبي بمثابة أداة خدمية فعالة تستخدم لمواجهة احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمستويات المختلفة، بالإضافة إلى توفير المعلومات المالية عن تلك المشروعات التي تساهم في تفعيل متطلبات التمويل المالي، والحصول علي التمويل اللازم بسهولة، وبتكلفة معقولة، ولعل من أهم الأسباب التي تعوق تلك المشروعات هو افتقارها إلي الأنظمة المحاسبية التي تمثل الوسيلة الفعالة في توفير المعلومات المالية التي توفر الثقة والامان في العمل المصرفي، حيث يشكل عقبة رئيسية في تطويرها بل يسهم في كثير من الصعوبات والقصور في تلبية المتطلبات وأوضاعها المالية في ضوء عدم فهم القائمين علي المشروعات للأسلوب العلمي في تقييم الأداء المالي وإعاقه قدرتها الإدارية علي تحقيق أهدافها المعلنة، لذلك اهتمت كثير من الدول بالمحاسبة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة والذي تعد أحد الوسائل التي تستخدمها لضمان فاعلية أدائها واستمرار وجودها بين المشروعات الكبيرة.

ومن هنا تظهر أهمية نظم المعلومات المحاسبية في الاستفادة من خدمات التمويل المالي الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال توفير المعلومات المحاسبية التي توفر الثقة والأمان للمؤسسات المالية بشكل مباشر والانضمام إلي الاقتصاد الرسمي، والحصول علي الخدمات المالية بسهولة لجميع فئات المجتمع خاصة الفقيرة والمهمشة منها، ومن ثم رفع كفاءة وفعالية معدلات النمو الاقتصادي.

وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

هل تسهم المعلومات المحاسبية المنبثقة عن نظام المعلومات المحاسبي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق متطلبات التمويل المالي والاستفادة منه؟

ويتفرع عن هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية التي تمثل مشكلة الدراسة وهي:

١- ماهي المشاكل والتحديات المحاسبية الناتجة عن عدم استخدام نظم المعلومات المحاسبية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

٢- ما هو دور نظم المعلومات المحاسبية في تقديم الدعم المعلوماتي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

٣- ماهي إسهامات الدعم المعلوماتي لنظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

٤- ماهو دور الشمول المالي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

٥- ما هو أثر تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في تعزيز دور الشمول المالي لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

(٢/١) الدراسات السابقة والفجوة البحثية:

تحاول الباحثة من خلال الجزء بتناول لتبويب وعرض بعض الدراسات التي تشير لأهم الدراسات المسابقة التي لها ارتباط مباشر بموضوع البحث كما يلي:

▪ دراسة (الصباغ، ٢٠١٧):

هدفت الدراسة إلى التعرف على التحديات التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية من جانب العوامل التي تؤثر على قدرتها على توفير المعلومات المحاسبية اللازمة لتحليل دورها في جودة التقارير المالية.

وقد اعتمدت الدراسة على دراسة ميدانية تم تطبيقها على عينة مفردة من مجموعتين من معدي التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بلغ عدد العينة الأولى في المنشآت الصغيرة والمتوسطة (٥٣) عينة مفردة، والثانية من مستخدمي التقارير المالية لهذه المنشآت (١٩٥) عينة مفردة.

وتوصلت الدراسة إلى عدم توافر نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية ويرجع ذلك إلى عدد من الأسباب ومنها:

- عدم توافر المعرفة المحاسبية الملائمة للمنشآت.
- ارتفاع تكاليف المحاسبين المهنيين.
- في حالة توافر نظم المعلومات المحاسبية داخل المنشآت الصغيرة والمتوسطة فإنه لا يتوافر لديها الخصائص والمقومات الجيدة والفعالة مثل: (الاحتفاظ بالسجلات المحاسبية المناسبة، تطبيق قاعدة القيد المزدوج، تدعيم القوائم المالية المناسبة).

▪ دراسة (Kenneth et al, 2018):

- هدفت الدراسة إلى تحديد دور المعلومات المحاسبية والتحقق منه في المنشآت الصغيرة والمتوسطة لاتخاذ القرارات المالية في زيمبابوي، وتشمل عدة أهداف أخرى منها:
- تحديد الصعوبات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التعامل بالدفاتر والسجلات المحاسبية.
 - تحديد أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة عن طريق الاحتفاظ بالمعلومات بالسجلات المحاسبية.
 - فحص كافة أنواع السجلات المالية التي تركز عليها المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- وقد توصلت الدراسة إلى:
- أن معظم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في زيمبابوي لا تحتفظ على الإطلاق بالسجلات المحاسبية، كما أن المنشآت التي تقوم بحفظ السجلات لا تتوافر لديها معلومات محاسبية تساعد في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة.
 - قلة المعرفة المحاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالأسس التي تعتمد عليها، مما يجعلها غير موثوقة وغير كافية لاتخاذ القرارات.

▪ دراسة (عبد المتعال، ٢٠١٨)

- هدفت هذه الدراسة إلى معرفة نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، وتوضيح دورها في تفعيل الشمول المالي في مصر، ومدى انعكاس الشمول المالي على نظم المعلومات المحاسبية لتكنولوجيا المعلومات، وذلك بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية.
- واعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي في مجال نظم المعلومات المحاسبية لمعرفة التحليل وتطوير مجالات نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت لتفعيل متطلبات الشمول المالي، واعتمدت أيضاً على المنهج الوصفي التحليلي من جانب الاتجاهات الحديثة للدراسة.
- وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، منها:
- يحفز الشمول المالي الشركات الصغيرة والمتوسطة على زيادة فرص العمل بنحو ٩٠% لتعزيز القطاع الاقتصادي والمالي.
 - يحقق الشمول المالي بعض من الاستقرار الاجتماعي لفئات المجتمع وخاصة الفقراء منها.
 - استخدام إستراتيجيات الشمول المالي لمكافحة الفقر.

■ دراسة (واصل، ٢٠١٩):

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق بعض الأهداف التالية:

- دور الشمول المالي في تحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة في مصر ٢٠٣٠.
- دور نظم المعلومات المحاسبية في تفعيل متطلبات الشمول المالي.
- دور تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية.

وتوصلت الدراسة إلى:

- أن استخدام تكنولوجيا المعلومات المحاسبية في مجال المحاسبة قد جعل المحاسبة أكثر أهمية بالنسبة لصانعي القرار، سواء داخل أو خارج الوحدة الاقتصادية، ثم ازدادت أهمية مهنة المحاسبة في دعم الشمول المالي.
- أن نظم المعلومات المحاسبية تعمل على دعم الدور الوطني للقطاع المصرفي بالإضافة إلى زيادة الثقة والأمان في العمل المصرفي، وبالتالي تعد نظم المعلومات المحاسبية أداة للقطاع المصرفي، لتحقيق الشمول المالي والمساهمة في تعزيز إستراتيجية التنمية المستدامة.

■ دراسة (محمد، ٢٠١٩):

هدفت هذه الدراسة إلى:

- معرفة واقع تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر.
- تحديد المشكلات المحاسبية التي تحد من إستدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر.
- تحديد المؤثرات والعوامل على استخدام نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- معرفة أسباب عدم استخدام نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر. وتوصلت الدراسة إلى أن أهم الأسباب التي تأتي وراء عدم تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في أغلب المشروعات الصغيرة والمتوسطة اعتقاد أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة أن وجود النظام المحاسبي يؤدي إلى زيادة الضرائب المستحقة، ويمثل عدم وجود قانون يلزم بإمساك الدفاتر المحاسبية صعوبة في استخدام نظم المعلومات المحاسبية، ويتسبب في انخفاض أهميتها.

■ دراسة (خليل، ٢٠١٩):

- هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الشمول المالي وقدرته في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، وإبراز الدور الذي يلعبه الاهتمام باتساع نطاق الخدمات المالية في المساعدة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحديد المتطلبات لتوسيع الشمول المالي في مصر.

وتوصلت الدراسة إلى قدرة الشمول المالي على تحقيق التكامل والتنسيق بين مبادرة الشمول المالي وتنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والتي تكافح الفقر والبطالة ورفع مستوى التنمية الاجتماعية والبشرية.

▪ دراسة (على محمد، ٢٠١٩):

هدفت هذه الدراسة إلى:

- التعرف على المشكلات المحاسبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر.
- التعرف على أهمية نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- أثر تكنولوجيا المعلومات وكيفية تطبيق المعيار المحاسبي بها، لتطوير نظم المعلومات المحاسبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ورفع كفاءة نظم المعلومات المحاسبية.

وتوصلت الدراسة إلى:

- وجود اهتمام من قِبَل المنظمات العالمية والدولية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تحقيق أهداف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في حالة تواجد نظم المعلومات المحاسبية.
- عدم الاهتمام من جانب أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنظم المعلومات المحاسبية مما أظهر المشكلات المحاسبية في تلك المشروعات.
- لدي المشروعات الصغيرة والمتوسطة نظام خاص قد يميزها عن المشروعات الكبيرة، وفقاً لطبيعة خصائصها.

▪ دراسة (Amaleeh, 2020):

هدفت هذه الدراسة إلى:

- ١- التحقق من العلاقة بين الشمول المالي ومستويات الربحية للبنوك المصرية لضمان الاستقرار الاقتصادي و النمو.
 - ٢- حول ما إذا كان للشمول المالي تأثير علي ربحية و سيولة البنوك المصرية في تعزيز وتطوير سلامة تنظاُم المالي.
- وقد توصلت الدراسة إلى بعض الاستنتاجات التي تم إعدادها بهدف تقييم الربحية ومستويات السيولة وتأثير البنوك المصرية بتنفيذ خطة الشمول المالي وهي كالتالي:
- أن معظم مؤشرات الشمول المالي يرتبط ارتباطا كبيرا بمقاييس ربحية البنوك المصرية، وهذا يدل علي أن الشمول المالي له علاقة إيجابية بربحية البنوك المصرية.
 - أن مؤشرات الشمول المالي يرتبط بعدد من الفروع وعدد من الأجهزة لماكينات الصراف الآلي ويكون ارتباطا سلبيا بمقاييس السيولة لدي البنوك المصرية.

▪ دراسة (Bakhtiarl et, al 2020):

هدفت هذه الدراسة علي إيضاح الأدبيات حول تأثير دور القيود المالية في نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة وتميبتها في اقتصاديات أستراليا ومنظمة التعاون الاقتصادي مع التركيز علي دورات الأعمال والوصول إلي الإئتمان وتقييم تأثير القيود المالية علي النتائج الرئيسية من العمالة والإنتاجية والأجور. وقد توصلت الدراسة لبعض الإستنتاجات أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تشكل الغالبية العظمي من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث يعتمد بقائها ونجاحها وإستراتيجية نمو العمالة والإنتاجية والإبتكار إلي حد كبير علي الوصول إلي الموارد المالية، وتواجه الشركات الصغيرة خاصة الشابه منها قيوداً شديدة علي الموارد بشكل عام، حيث تكون صحيحة بشكل خاص عندما تكون الأسواق المالية متقلبة أو غير ملائمة.

▪ دراسة (Assrfa et al, 2020):

يهدف هذا البحث إلي:

تحليل وتحديد النظم الفرعية لأنظمة المعلومات المحاسبية وتحقيق إطار مفاهيمي شامل، وتصميم نموذج المعادلة الهيكلية المركزة علي القائمة الجزئية من جمع البيانات الأولية من ثمانين شركة صغيرة ومتوسطة الحجم.

وقد أكدت نتيجة الدراسة علي أن النظام الفرعي لمعالجة معاملات نظم المعلومات المحاسبية له أكبر أهمية يليه النظام الفرعي لإعداد التقارير المحاسبية في تصميم الإطار المفاهيمي في الشركات الصغيرة والمتوسطة.

▪ دراسة (Zhiqiang Lu et al , 2020):

هدفت الدراسة إلي توافر تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة وكيفية فحص العلاقات بين تركيز البنوك و تعزيز إستراتيجية الشمول المالي في الصين علي تلك الشركات.

وقد توصلت الدراسة إلي عدة نتائج منها:

- ١- أن تركيز البنوك والشمول المالي علي الإئتمان المتاح للشركات الصغيرة والمتوسطة له آثار إيجابية، مما يشير أن تعزيز إستراتيجية الشمول المالي في الصين قد وصل إلي علامة مائية عالية الجودة.
- ٢- تقليل التأثير الإيجابي لتركيز البنوك عندما يكون مستوى الشمول المالي مرتفعاً، والعكس أيضاً حيث المستوى الأعلى من الشمول المالي يفضل توافر إئتمان الشركات الصغيرة والمتوسطة عند درجة منخفضة فقط من تركيز البنك.

٣- أن الشمول المالي له تأثير بديل علي تركيز البنوك من خلال نظرية القوة السوقية والمعلومات.

ومما سبق، ترى الباحثة بعض الملاحظات حول الدراسات السابقة، والتي أوجبت منها أن هناك فجوة بحثية في هذا المجال السابقة التي لم تتناول بشكل كاف:

- تأثير نظم المعلومات المحاسبية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- دور نظم المعلومات المحاسبية في تفعيل متطلبات الشمول المالي.
- دور نظم المعلومات المحاسبية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكيفية مواكبة متطلبات الشمول المالي في البيئة المصرية.

(٣/١) هدف البحث:

- يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في التعرف علي دور المعلومات المحاسبية الذي يمكن أن تقدمها النظم المحاسبية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لتحقيق متطلبات الشمول المالي والاستفادة منه. ولتحقيق هذا الهدف هناك مجموعة من الأهداف الفرعية التي تسعى الباحثة إلي تحقيقها وهي:
١. التعرف علي المشكلات والتحديات المحاسبية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
 ٢. التعرف علي طبيعة نظم المعلومات المحاسبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
 ٣. التعرف علي إسهامات الدعم المعلوماتي لنظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
 ٤. التعرف علي أثر تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في تعزيز دور الشمول المالي لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
 ٥. إعداد دراسة اختبارية للوصول إلي دليل ميداني لاختبار فروض البحث.

(٤/١) فروض البحث:

- استناداً إلي طبيعة المشكلة والأهداف التي يسعى البحث إلي تحقيقها يتطلب الأمر لإختبار مجموعة من الفروض، تتمثل فيما يلي:
١. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين غياب دور نظم المعلومات المحاسبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة و نقص المعلومات في تلك المشروعات.
 ٢. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام تكنولوجيا المعلومات المحاسبية في رفع كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية وتقديم دعم المعلومات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
 ٣. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظم المعلومات المحاسبية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعم تلك المشروعات في الحصول علي خدمات الشمول المالي.

(٥/١) أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث إلى أهمية الدور الذي تقوم به النظم المحاسبية في تقديم الدعم المعلوماتي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك للاستفادة من خدمات الشمول المالي لتلك المشروعات التي أبدت أهميتها على المستوى المحلي والعالمى، وذلك على النحو التالي:

أ- من الناحية العلمية:

١. توفير المعلومات حول بيان أهمية نظم المعلومات المحاسبية، لتغطية احتياجات كل الأطراف المستخدمة للمعلومات داخل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
٢. دراسة البحوث المحاسبية التي تأتي كمساهمة في التعرف بأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز دورها في الاقتصاد بشكل أفضل وتمضي هذه المساهمة في حل مشكلتي البطالة والفقر.
٣. إضافة إطار علمي في مجال تصميم نظم المعلومات المحاسبية ليحقق التكامل بين دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين مواكبة متطلبات الشمول المالي.

من الناحية العملية:

١. تحليل وتقييم الجوانب المختلفة لمشكلة دور نظم المعلومات المحاسبية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من أجل رفع كفاءة تلك المشروعات وبالتالي تفعيل دورها في المساهمة في التنمية الوطنية.
٢. تقديم إطار يسمح ببعض المقترحات والتوصيات لنظام المعلومات المحاسبي من قبل متخذي القرار في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لمواكبة متطلبات الشمول المالي.

(٦/١) حدود البحث:

وفقاً لحدود البحث فإن الباحثة لن تتناول الجوانب التالية:

١. تفاصيل الإسناد المحاسبي في وظيفة المحاسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلا بالقدر الذي يخدم البحث.
٢. مشاكل مراجعة القوائم المالية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
٣. المعيار المحاسبي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلا بالقدر الذي يخدم البحث.

(٧/١) منهج وأسلوب البحث:

تركز الباحثة خلال تحليلها للبحث علي منهجين:

١- المنهج الاستقرائي:

سوف تقوم الباحثة باستخدام المنهج الاستقرائي لتحقيق أهداف البحث من خلال جمع المعلومات والاستعانة بالمراجع المتنوعة والمجلات الاقتصادية والبحوث الأكاديمية والدراسات العربية والأجنبية والتقارير الرسمية المنشورة على مواقع الانترنت الصادرة عن منظمات وجهات عالمية مهتمة بموضوع البحث، والاستفادة منها في اختبار الفروض، التي يقوم عليها البحث والمتعلقة بدور نظم المعلومات المحاسبية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر لمواكبة متطلبات الشمول المالي.

٢- المنهج الاستنباطي:

حيث تحاول الباحثة استنباط العلاقة بين دور نظم المعلومات المحاسبية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة مما يؤدي إلى توفير المعلومات ورفع كفاءة وفاعلية النظم المحاسبية ومواكبة متطلبات الشمول المالي، وذلك من خلال الدراسة الاختبارية واستنباط أهم النتائج منها لإمكانية التحقق من صحة أو عدم صحة فروض البحث.

(٢) أبعاد نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

(١/٢) مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تواجه غالبية الدول في الوقت الراهن صعوبة في وضع تعريف شامل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث اختلفت النظرة العلمية والعملية بصدد ذلك، لأن كلمة "صغيرة" و"متوسطة" هي كلمات لها مفاهيم قريبة نسبياً في قطاعات الأعمال، وتحمل العديد من التساؤلات، منها في شكل الإدارة والتنظيم لهذه المشروعات، ويمكن تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال اتجاهين رئيسين، ويميل الاتجاه الأول إلى تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من جانب التفرقة بين تلك المشروعات وبين المشروعات الكبيرة والاعتماد على الاختلافات القائمة بينهم، في حين يحدد الاتجاه الثاني مفهوم المشروعات من خلال الاعتماد على استخدام مكونات النشاط الخاص به في الخصائص الاقتصادية والتنظيمية. (مجد، ص ٧، ٢٠١٨)

حيث تتعدد المفاهيم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلي أخرى حسب مزاوله نشاطها لذلك سوف تتناول الباحثة بعض المفاهيم لجهات مختلفة علي النحو التالي:

❖ تعريف قانون تنمية المنشآت الصغيرة الصادر برقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤:

قد عرف قانون تنمية المنشآت الصغيرة في مادته الأولى بأنه كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطها اقتصاديا أو إنتاجيا أو خدميا فإنه لا يقل رأسماله المقدم عن خمسين الف جنية ولا يزيد عن مليون جنية حيث ولا يتجاوز عدد العمال بها عن خمسين عاملا. (عطية، ص ٣، ٢٠١٨)

❖ منظمة العمل الدولية (ILO):

أشارت هذه المنظمة إلى أن المشروعات الصغيرة هي التي يعمل بها عدد من العمال أقل من (١٠ عمال) وتكلفة الاستثمار بها يتراوح بين (١٠٠٠ - ٥٠٠٠) دولار أمريكي لكل عامل ولا يزيد راس مال المشروع عن ١٠٠٠٠ دولار أمريكي، في حين أشارت إلى أن المشروعات المتوسطة هي التي يعمل بها العمال ما بين (١٠ عمال)، ولا يزيد عن (١٠٠ عامل) ورأس مال المشروع يزيد عن ١٠٠٠٠ دولار أمريكي

❖ قد أشار البنك المركزي المصري في ضوء الاهتمام الذي يوليه لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بموجب قرار الصادر لمجلس إدارته بجلسته في ٣ ديسمبر ٢٠٠٨، وبناء عليه فقد قرر مجلس إدارة البنك المركزي بجلسته في ٣ ديسمبر ٢٠١٥ على تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة علي ما يلي:

جدول رقم (١)

لتصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة

المشروعات المتوسطة	المشروعات الصغيرة	بيان
	من ١٠ أفراد إلي أقل من ٢٠٠ فرد	حجم العمالة
من ٢٠ مليون جنية إلي أقل من ١٠٠ مليون جنية	من ١٠ مليون جنية إلي أقل من ٥٠ مليون جنية	حجم المبيعات (المبيعات/ الإيرادات السنوية)
من ١٠ مليون جنية إلي ٥ مليون جنية للصناعات، ومن ٣ مليون جنية إلي ٥ مليون جنية للمنشآت الغير صناعية	من خمسين الف جنية إلي ٥ مليون جنية للصناعات، و٣ مليون جنية للمنشآت الغير صناعية	رأس المال المدفوع

وتستخلص الباحثة مما سبق أنه يصعب وجود تعريف موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بين الدول حيث تعتبر المشروعات صغيرة في دولة وكبيرة في دولة أخرى، حيث إن مفهوم المشروعات مفهوم نسبي يختلف باختلاف معايير التصنيف التي تستند عليها كل دولة إلي أخرى من تحديد نطاق أو حجم الأعمال بها، وعدم وجود استراتيجية متكاملة لتلك المشروعات تؤدي إلي إتاحة الفرص لحدوث خلل في السوق باختلاف مكانتها وقدرتها الاقتصادية والأهداف التنموية المختلفة لكل الدول.

(٢/٢) المشكلات المحاسبية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

حيث يتوقف نجاح أي مشروع سواء مشروعات كبيرة أو صغيرة أو متوسطة على مدى توافر المعلومات المحاسبية لها، ولكن لا تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالاحتفاظ بالسجلات المحاسبية الكاملة، لعدم درايتها بالمعرفة المحاسبية وارتفاع التكلفة من توظيف المحاسبين والمهنيين، ويتضح من ذلك عدم الحصول على استخدام المعلومات المحاسبية لدعم قياس الأداء المالي مما يجعل من الصعب حساب معرفة صافي أرباح الأعمال بكفاءة. (Muchira, B., P:10, 2012)

كما أوضحت دراسة (Amo ako, 2013) أن تقييم العلاقة بين أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة ووجود الاحتفاظ بالسجلات المحاسبية ومعانيه تأثير الكفاءة الإدارية على جودة الاحتفاظ بالسجلات المحاسبية، كما أوضحت أنها متنتية من جانب المحاسبة المالية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في غانا، لعدم وجود سجلات محاسبية في تلك المشروعات، وتمت الإشارة إلي أن السجلات المحاسبية ضعيفة في النوع والجودة والتحديث الدائم، وتأثير الكفاءة الإدارية والخبرة والمعرفة والمهارات على قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة علي المنافسة في الأسواق، وأنها تعرض وضعها المالي إلى المخاطر لعدم الاحتفاظ بالسجلات المحاسبية. وقد أشارت دراسة (zekici, 2018) أن بعض أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا يدركون ضرورة النظام المحاسبي في تسجيل الأحداث المالية لكونه وسيلة لتجنب حدوث مشكلات وقائية، فعدم وجود نظام محاسبي سوف يؤدي إلى:

- غياب مؤشرات الأعمال مقارنة بالبيانات الفعلية، ومن ثم غياب أحكام الرقابة والسيطرة على المؤشرات.
- غياب المعرفة بالوضع الضريبي للمشروعات، خاصة إذا كان من حقها خصم ضريبي، أو كان هناك زيادة في الضريبة.
- غياب المنافسة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل البقاء والاستمرار، والحصول على ميزة تنافسيه في حصة أكبر من السوق أو الأسواق الجديدة.

أشارت دراسة (William, 2018) أن إيجاد نظام معلومات محاسبي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة أمر مجهد ومكلف حيث أن حجم أعمال تلك المشروعات قليل والموارد محدودة، وهذا ما دفع أصحاب المشروعات إلى القيام بأنفسهم بأعمال النظام المالي حتى توفير تكلفه وجود النظام المحاسبي والتي تشمل رواتب المحاسبين الشهرية، وتبني برامج إلكترونية محاسبية.

ويري أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة أن مدخل التكلفة والعائد المحقق للمشروعات مكلف حيث يفوق الربح المحقق في حالة جود نظام محاسبي سليم، ومن ثم لا ضرورة لتحمل تلك التكلفة، حيث

يُمكنهم ذلك من اللجوء إلى مصادر خارجية لإعداد التقارير الضريبية، ويمكن إنشاء نظام محاسبي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتخفيض التكلفة من خلال:

- طرح مبسط للبرامج المحاسبية التي تستخدم إلكترونيا بتكلفة منخفضة.
- قيام الغرف التجارية لرواد الأعمال بخدمات محاسبية مجانية.

وفي ضوء ما سبق يتضح للباحثة أن نقص الوعي المالي لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعتبر من أكبر العقبات التي تعوق استخدام أنظمة معلومات محاسبية في المشروعات مما ينتج عنه عدم توافر معلومات محاسبية كافية تساعد تلك المشروعات على اكتساب الثقة لدى المؤسسات المالية، لذا يجب وجود وسائل كيفية لمحو أمية النظم المالية لدى أصحاب الأعمال وزيادة المعرفة المحاسبية، ومن أهم الوسائل المقترحة لزيادة المعرفة المحاسبية والمالية:

- توفير دورات تدريبية محاسبية ومالية لأصحاب ومديرين تلك المشروعات.
- العمل على تقديم خدمات محاسبية مجانية.
- الحاجة لتوفير روح المبادرة والتمويل وإدخال المحاسبة في النظام التعليمي.

(٣/٢) أهمية استخدام نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز أهمية استخدام نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأهمية متشابهة التي حد ما في معظم دول العالم ومن هذه الأهمية: (محمد، ٢٠١٦)

- ١- يحقق نظم المعلومات المحاسبية درجة عالية من الدقة وسرعة معالجة البيانات المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير مؤشرات مفيدة ذات طبيعة معينة لتحسين أدائها المالي عند تحويلها لمعلومات محاسبية.
- ٢- تتوقف كفاءة واستدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة علي جودة البيانات المالية وفعالية الأنظمة المحاسبية المتبعة في هذه المشروعات التي تمكن من اتخاذ القرارات الرشيدة.
- ٣- غياب نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة يقف عائقاً عند توفير العديد من المؤشرات اللازمة لتخطيط الموارد للتمويل من خلال القنوات الرسمية لتطوير مشروعاتهم، بسبب عدم قدرتهم علي تقديم الضمانات الكافية والبيانات المالية التي تشترطها الجهات المقرضة.

فمن وجهة نظر (Dibbern and Heinzl, 2016) إن توفير البيانات المحاسبية التي تصف الاعتمادية واستخدام نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق قيمتها المضافة من زاوية مساهمتها الفعالة في عملية الرقابة والتخطيط، وتوفير البيانات والمعلومات لتكون واضحة

للمستثمرين وهذا يقادى لجوء هذه المشروعات إلى الإسناد التكنولوجي للمعلومات وتلافي الآثار السلبية من الإسناد التكنولوجي الخارجي في المعلومات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

(٣) نظم المعلومات المحاسبية ودورها في تعزيز ودعم الشمول المالي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

فغياب أو ضعف تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة يقف عائقاً أمام عملية الشمول المالي مالم يتم التركيز علي شمولية المعلومات ونشرها بعدة طرق تتماشى مع التطورات التكنولوجية المتسارعة، الأمر الذي ينعكس إيجابيا علي تفعيل متطلبات الشمول المالي من حيث جودة ودقة وشمولية وتكرار وتوقيت تقديم المعلومات المحاسبية التي تساهم في تدعيم مكانة المشروعات الصغيرة والمتوسطة أمام المؤسسات المصرفية، وبذلك يتضح الدور الهام الذي تقوم به نظم المعلومات المحاسبية في تعزيز خدمات الشمول المالي. (ابو مهادي، ص ٧٦، ٢٠١٧)

وأوضحت احدى الدراسات أن دور تكنولوجيا المعلومات المحاسبية لتحقيق الحماية المالية ك مطلب لتعزيز خدمات الشمول المالي من خلال توفير المعلومات التي تحقق الاستقرار المالي بين النظم المحاسبية المستخدمة في القطاع المصرفي، وذلك من خلال تخفيض تكاليف التشغيل وتسهيل تحليل البيانات الضخمة لاغراض إدارة المخاطر التي تستند اليها البيانات المهلكة وغير المهلكة في تسهيل الامتثال للقواعد التنظيمية، خاصة مع وجود قدر من الاقاصح للعملاء المستخدمين للمعلومات المحاسبية التي يمكن استخدامها في قضايا غسل الاموال وكشف الاحتيال، والتضخم واسعار الفائدة، بما ينعكس بشكل ايجابي علي حماية بيانات المستهلك المالي، وتحقيق التقييم المالي من المعلومات المتاحة لدى المستخدمين، ثم الاستقرار المالي، وبالتالي إدخال مستخدمين جدد في السوق المالي ومن ثم تحقيق متطلبات وخدمات الشمول المالي. (ابراهيم، ٢٠٢١)

وبناء علي ما سبق، تظهر أهمية الدور المباشر لنظم المعلومات المحاسبية في دعم الشمول المالي، وكذلك تعزيز استراتيجية التنمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الانضمام إلي الاقتصاد الرسمي والحصول علي الخدمات المالية وهو ما يساعدها علي البقاء والاستمرار في ظل التطورات التكنولوجية المتلاحقة في بيئة الأعمال وما نتج عنه من زيادة حجم المشروعات الذي تعد أحد الأدوات التي تستخدمها الدولة في رفع كفاءة ودقة المعلومات المستخدمة في التعاملات المالية اللازمة للتخطيط والرقابة والتطوير لتفعيل متطلبات الشمول المالي.

(٤) الدراسة الإختبارية:

تتمثل مقومات الدراسة الإختبارية في كل من:

(١/٤) تهدف الباحثة من خلال الدراسة الإختبارية إلى:

- إختبار الفروض التي تقوم عليها الدراسة والتي تم تحديدها في الإطار العام للدراسة.
- الإجابة على تساؤلات الدراسة.

(٢/٤) متغيرات الدراسة:

➤ تتمثل متغيرات الدراسة في:

(أ) - المتغيرات المستقلة وتشمل على ما يلي:

١. غياب دور نظم المعلومات المحاسبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
٢. استخدام تكنولوجيا المعلومات المحاسبية في رفع كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية.
٣. تطبيق نظم المعلومات المحاسبية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

(ب) - المتغيرات التابعة وتشمل على ما يلي:

١. نقص المعلومات في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
٢. دعم المعلومات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
٣. الحصول علي خدمات الشمول المالي.

(٣/٤) تساؤلات الدراسة:

يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

هل تسهم المعلومات المحاسبية المنبثقة عن نظام المعلومات المحاسبي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق متطلبات الشمول المالي والاستفادة منه؟

ويتفرع عن هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية التي تمثل مشكلة الدراسة وهي:

١- ماهي المشاكل والتحديات المحاسبية الناتجة عن عدم استخدام نظم المعلومات المحاسبية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

٢- ما هو دور نظم المعلومات المحاسبية في تقديم الدعم المعلوماتي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

٣- ماهي إسهامات الدعم المعلوماتي لنظم المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

٤- ماهو دور الشمول المالي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

٥- ما هو أثر تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في تعزيز دور الشمول المالي لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

(٤/٤) مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في جميع المديرين الماليين والمحاسبين في المشروعات المتوسطة والصغيرة، والأكاديميين (أعضاء هيئة التدريس) في تخصص المحاسبة والمراجعة بالجامعات المصرية. وقد تم اختيار عينة عشوائية طبقية تم احتسابها بافتراض أن الظاهرة محل الدراسة تتحقق في المجتمع بنسبة ٥٠%، وبالتطبيق في معادلة حجم العينة بمعامل ثقة ٩٥% وبهامش خطأ لا يتعدى ٥%، فإن حجم العينة يتم تحديده كما يلي:

تم تحديد حجم العينة باستخدام القانون التالي:

$$n = \frac{\sigma^2 \cdot z_{\frac{\alpha}{2}}^2}{E^2}$$

$$n = \frac{(0.5)(0.5)(1.96)^2}{(0.05)^2} = 384$$

حيث:

σ^2	هو التباين وفي حالة عدم معلومته يكون ٠.٢٥
$z_{\frac{\alpha}{2}}$	هي الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى ثقة ٩٥ % وهي ١.٩٦
E	هو خطأ المعاينة وهو ٠.٠٥
n	هو حجم العينة العشوائية

(٥/٤) أساليب جمع البيانات:

أولاً: مصادر جمع البيانات:

لتحقيق أغراض الدراسة الحالية والتي تهدف إلى التعرف على " تأثير دور نظم المعلومات المحاسبية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لمواكبة متطلبات الشمول المالي " فقد اعتمدت الباحثة على نوعين من المصادر الأساسية لجمع البيانات وهما:

(أ) المصادر الأولية: تتمثل في البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الدراسة الاختبارية عن طريق توزيع قوائم الاستقصاء على مفردات الدراسة والمقابلات الشخصية لهم بهدف الاستفادة منهم عند إعداد أدها الدراسة.

(ب)المصادر الثانوية: تتمثل فى البيانات التى تم الحصول عليها من خلال المصادر والمراجع والدوريات المتاحة فى مكتبات الجامعات المصرية والإنترنت وكذلك الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة وذلك بغرض إعداد الإطار النظرى والمفاهيمى للدراسة.

جدول رقم (١)

نسبة الاستجابة

الفئة	عدد قوائم الاستقصاء الموزعة	عدد قوائم الاستقصاء المستلمة	عدد قوائم الاستقصاء الصالحة للتحليل	نسبة الإستجابة %
أكاديمي	١٠٠	٩١	٨٢	٨٢
مدير ملى	٩٠	٨٩	٧٤	٨٢.٢
محابس	٢١٠	١٨١	١٧٣	٨٢.٤
اجمالي	٤٠٠	٣٦١	٣٢٩	٨٢.٣

يوضح الجدول السابق أن عدد الاستمارات الموزعة ٤٠٠ وعدد الاستمارات المستلمة ٣٦١ وعدد الاستمارات الصالحة للتحليل ٣٢٩ استمارة بنسبة ٨٢.٣ % وهي تعتبر نسبة استجابة مرتفعة جداً.
ثانياً: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لقد قامت الباحثة بتفريغ بيانات الاستبيان بعد عمل الأكواد اللازمة على ملف بيانات في البرنامج الإحصائي (IBM SPSS 25) وتم عمل التحليل الإحصائي للبيانات مستخدماً الأساليب الإحصائية التالية:

- ١- الإحصاء الوصفي يعمل التكرارات والتكرارات النسبية.
- ٢- حساب المتوسطات المرجحة والانحراف المعياري لبيانات جميع فقرات الاستبيان.
- ٣- اختبار ألفا كرونباخ لدراسة مدى ثبات وصدق فقرات الاستبيان.
- ٤- اختبار t.
- ٥- اختبار اعتدالية البيانات (هل البيانات تتبع التوزيع المعتدل (الطبيعي)): باستخدام اختبار كلموجروف-سيمرنوف Kolmogorov-Smirnov Test.
- ٦- اختبار فريدمان (Friedman Test) لتحديد ترتيب الأهمية النسبية لكل محور من المحاور الخاصة بكل مجموعة من مجموعات الدراسة.
- ٧- معامل ارتباط بيرسون لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة واختبارات المعنوية الخاصة بها.

ثالثاً: اختبار مدى ثبات وصدق الاستبانة:

لبيان مدى ثبات قائمة الاستبيان تم حساب معامل الثبات Cronbach's Alpha وتم حساب معامل الصدق (١).

جدول رقم (٢)
معاملتي الثبات والصدق لأسئلة الاستبيان

معامل الصدق	معامل الثبات	عدد الفقرات	مجموعات (محاور) الدراسة
0.972	0.945	54	المجموعة الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين غياب نظام المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة ونقص المعلومات في تلك المشروعات.
0.919	0.845	10	المجموعة الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام تكنولوجيا المعلومات المحاسبية في رفع كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية وتقديم دعم المعلومات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
0.92	0.847	20	المجموعة الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظم المعلومات المحاسبية علي المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعم تلك المشروعات في الحصول على خدمات الشمول المالي.
0.976	0.952	84	اجمالي قائمة الاستقصاء (اجمالي المجموعات)

(١) معامل الصدق هو الجذر التربيعي لمعامل الثبات.

يتضح من الجدول السابق أن معاملتي الثبات والصدق يقتربا من الواحد الصحيح مما يشير إلى أن التماسك الداخلي للعبارات المستخدمة في البحث يعد قوياً ومقبولاً بدرجة كبيرة.

١/٣ اختبارات اعتدالية البيانات:

اختبار هل البيانات تتبع التوزيع المعتدل (الطبيعي): Kolmogorov-Smirnov test

جدول رقم (٣) اختبار فرضية اعتدالية البيانات

المحور	قيمة احصائية الاختبار Z	مستوى الدلالة Sig.	مدى المعنوية	القرار (النتيجة)
المجموعة الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين غياب نظام المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة ونقص المعلومات في تلك المشروعات.	0.47	0	معنوي	البيانات لا تتبع التوزيع المعتدل
المجموعة الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام تكنولوجيا المعلومات المحاسبية في رفع كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية وتقديم دعم المعلومات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.	0.19	0	معنوي	البيانات لا تتبع التوزيع المعتدل
المجموعة الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظم المعلومات المحاسبية علي المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعم تلك المشروعات في الحصول على خدمات الشمول المالي.	0.47	0	معنوي	البيانات لا تتبع التوزيع المعتدل

من الجدول السابق يتضح أنه يتم قبول الفرض البديل القائل بأن البيانات لا تتبع التوزيع المعتدل (الطبيعي) لجميع محاور (مجموعات) الدراسة حيث أن مستوى الدلالة يقل عن ٥% ؛ لذلك يتم استخدام الاختبارات اللامعلمية بدلاً عن الاختبارات المعلمية.

• اختبار الفرض الأول:

والذي ينص على أنه " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين غياب نظام المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة ونقص المعلومات في تلك المشروعات "

جدول رقم (٤)

معاملات ارتباط سبيرمان واختبارات المعنوية الخاصة بها بين المتغيرات

مدى المعنوية	مستوى الدلالة Sig.	التفسير	معامل الارتباط	العلاقات بين المتغيرات
معنوي	0	ارتباط طردي متوسط	0.59	بين غياب نظام المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة ونقص المعلومات في المشروعات الصغيرة والمتوسطة

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين غياب نظام المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة ونقص المعلومات في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

مما يؤكد صحة الفرض الأول.

• اختبار الفرض الثاني:

والذي ينص على أنه " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام تكنولوجيا المعلومات المحاسبية في رفع كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية وتقديم دعم المعلومات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة "

جدول رقم (٥)

معاملات ارتباط سبيرمان واختبارات المعنوية الخاصة بها بين المتغيرات

مدى المعنوية	مستوى الدلالة Sig.	التفسير	معامل الارتباط	العلاقات بين المتغيرات
معنوي	0	ارتباط طردي متوسط	0.61	استخدام تكنولوجيا المعلومات المحاسبية في رفع كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية وتقديم دعم المعلومات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام تكنولوجيا المعلومات المحاسبية في رفع كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية وتقديم دعم المعلومات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. مما يؤكد صحة الفرض الثاني.

• اختبار الفرض الثالث:

والذي ينص على أنه " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظم المعلومات المحاسبية علي المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعم تلك المشروعات في الحصول على خدمات الشمول المالي".

جدول رقم (٦)

معاملات ارتباط سبيرمان واختبارات المعنوية الخاصة بها بين المتغيرات

مدى المعنوية	Sig. مستوى الدلالة	التفسير	معامل الارتباط	العلاقات بين المتغيرات
معنوي	0	ارتباط طردي متوسط	0.68	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظم المعلومات المحاسبية علي المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعم تلك المشروعات في الحصول على خدمات الشمول المالي.

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظم المعلومات المحاسبية علي المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعم تلك المشروعات في الحصول على خدمات الشمول المالي. مما يؤكد صحة الفرض الثالث.

(٥) نتائج اختبار فروض ومتغيرات الدراسة:

(أ) نتائج الدراسة النظرية:

١- أنه لا يوجد تعريف موحد وشامل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لأنه مفهوم ديناميكي يختلف

من دولة إلي أخرى، ولهذا السبب دعى مجلس معايير المحاسبة الدولية للاعتماد علي المعايير

النوعية عند مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك لاعداد التقارير المالية في تلك المشروعات.

٢- تتمتع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأهمية اقتصادية واجتماعية تساهم في تحقيق التنمية الشاملة،

كما انها تتميز أيضاً بالعديد من الخصائص التي تميزها عن المشروعات الكبيرة.

٣- كما تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة غياب في المعلومات المحاسبية في بيئة الاعمال

المصرية، مما يولد العديد من المشاكل المحاسبية التي تعيق تلك المشروعات في أداء دورها ومن

أهمها: عدم الاحتفاظ بالسجلات المحاسبية- عدم تماثل المعلومات والتقارير المالية- ضعف نظام الرقابة الداخلية- غياب بنود الأطار المفاهيمي للمحاسبة- مشكلة تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

٤- غياب المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة يولد العديد من المشاكل والصعوبات التي تقف أمام إدارة تلك المشروعات في أداء نورها علي المستوى المحلي والخارجي ومن ثم فشلها وخروجها من مزاوله نشاطها ومن أهم هذه المشاكل: صعوبة تحديد إيراداتها ومصروفاتها المبويه في اماكن تبويبها المختلفة- صعوبة تحديد الديون المستحقة لصالح أي مشروع والالتزامات التي عليها.

٥- يساعد تطبيق نظم المعلومات المحاسبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة علي رفع الدعم المعلوماتي من خلال مايقدمه من تحسين الاداء المحاسبي فيها مما يسهل الحصول علي خدمات الشمول المالي وزيادة قدرة المشروعات علي توصيل المعلومات التي تعكس بصوره صادقه دون خطأ أو تحيز، بالإضافة إلي التبسيط الذي تتضمنه تلك المشروعات لمواكبة الخدمات المالية للشمول المالي مقارنة بمعايير التقارير المالية الكاملة علي المشروعات العامة الكبيرة بشكل أساسي.

٦- يمثل الشمول المالي توليفة استثمارية مناسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال إجراء عمليات التحديث والاحلال ورفع كفاءة العناصر الإنتاجيه، وتفعيل أدائها المالي و التشغيلي في ظل تراجع مصادرها التمويلية وعدم قدرتها علي تلبية متطلباتها.

(ب) نتائج الدراسة الاختبارية:

١- تم التحقق من صحة الفرض الأول والذي ينص على أنه " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين غياب نظام المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة ونقص المعلومات في تلك المشروعات ".

٢- تم التحقق من صحة الفرض الثاني والذي ينص على أنه " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام تكنولوجيا المعلومات المحاسبية في رفع كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية وتقديم دعم المعلومات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ".

٣- تم التحقق من صحة الفرض الثالث والذي ينص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظم المعلومات المحاسبية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعم تلك المشروعات في الحصول على خدمات الشمول المالي ".

(٦) توصيات البحث:

وتوصي الباحثة من خلال الدراسة النظرية والاختبارية لهذا البحث بما يلي:

- ١- ضرورة وجود مفهوم موحد متفق عليه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر تتبناه جميع الجهات المعنية بتنظيم مهنة المحاسبة.
- ٢- ضرورة الأهتمام من قبل جهات والمنظمات والهيئات المنوط بها تنظيم شئون المحاسبة عن تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر بعقد ورش عمل وندوات تدريبية تستهدف مالكي ومديري تلك المشروعات لزيادة الخبرة والمعرفة بأهمية تطبيق نظم المعلومات المحاسبية والتعرف علي أي تغيرات تطرأ عليها مع مراعاة الموازنة بين تكلفة ومنافع تطبيقها.
- ٣- ضرورة انضمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة للاقتصاد الرسمي من خلال تطبيق نظم المعلومات المحاسبية لتوفير الضمانات والبيانات المالية التي تحتاجها القنوات الرسمية للتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الرشيدة لمنح التمويل اللازم لتلك المشروعات، ومن ثم تمكين المعلومات المحاسبية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من القيام بدورها في تطبيق ومواكبة خدمات الشمول المالي.
- ٤- ضرورة توفير العوامل المؤثرة علي رغبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تطبيق المعلومات المحاسبية لدعم خدمات ومتطلبات الشمول المالي.
- ٥- ضرورة توفير حماية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال نظام تأميني يضمن حماية تلك المشروعات من الافلاس وحماية العاملين بها.

(٧) مقترحات لدراسات مستقبلية:

- ١- دراسة تطبيقية للدمج بين نموذج الخصائص النوعية للمعلومات المالية الواردة بالإطار المفاهيمي المشترك وبين الخصائص النوعية للمعلومات المالية الواردة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي لقياس وتقييم جودة التقارير المالية.
- ٢- دراسة تطبيقية لبيان أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات علي رفع كفاءة الاداء المحاسبي لنظم المعلومات في بعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة المسجلة في بورصة النيل.
- ٣- دراسة اختبارية حول أثر استخدام القيمة العادلة للقياس المحاسبي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة علي الخصائص النوعية لنظم المعلومات المحاسبية وفقاً للمعيار المحاسبي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية:

- (١) إبراهيم، خالد عبد الحميد، (٢٠٢١)، "دراسة مقارنة لنظم تكنولوجيا المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية بالتفاعيل العام والخاص وأثرها علي تفعيل متطلبات الشمول المالي"، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، جامعة قناة السويس - كلية التجارة.
- (٢) أبو مهادي، سناء طالب عبد الكريم، (٢٠١٧)، "أثر موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على مؤشرات الأداء المصرفي، دراسة تطبيقية على المصارف المحلية العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة - الجامعة الإسلامية، غزة.
- (٣) خليل، أحمد كامل، (٢٠١٩)، "دور الشمول المالي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، المجلة العلمية التجارة والتمويل، المؤتمر العلمي الثالث لكلية التجارة - جامعة طنطا، المجلد (٢).
- (٤) الصباغ، أحمد عبده السيد، (٢٠١٧)، "دور نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في جودة التقارير المالية- دراسة ميدانية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، العدد (١)، المجلد (٥٤).
- (٥) عبد الله، رشا عوني، (٢٠٢٠)، "تعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم تنمية الاقتصاديات النامية"، المجلة العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة - جامعة طنطا، المجلد الثاني، العدد (٢) يونيو.
- (٦) عبد المتعال، عزة، (٢٠١٨)، "دور نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات في تفعيل متطلبات الشمول المالي"، المؤتمر العلمي الثاني لقسم المحاسبة والمراجعة بعنوان الأبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالي في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، الفترة ٢٠-٢١.
- (٧) عطية، سارة جميل محمد، (٢٠١٩)، "دور التأجيل التمويلي في الحد من المشكلات المحاسبية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ضوء معيار المحاسبة المصرية- دراسة اختبارية"، رساله ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، كلية التجارة - جامعة بنها.
- (٨) محمد، آيات هاشم، (٢٠١٨)، "تفعيل استخدام معايير المحاسبة الخاصة بالمنشآت المتوسطة كمنهجية لتحسين جودة القياس والإفصاح المحاسبي، دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، كلية التجارة - جامعة المنوفية.
- (٩) محمد، دينا إبراهيم، (٢٠١٩)، "دور نظم المعلومات المحاسبية في تقديم الدعم المعلوماتي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في ضوء المعايير المحاسبية-دراسة ميدانية-"، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، كلية التجارة - جامعة بنها.
- (١٠) محمد، عبد الرحمن موسى علي، الزين، الزين عمر، الماحي، ضرار، (٢٠١٦)، "تصميم نظام معلومات محاسبي لتخطيط موارد المنشآت التجارية الصغيرة والمتوسطة في إطار بطاقة الأداء المتوازن"، مجله أمارياك، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد (٧)، العدد (٢١).

- (١١) محمد، كريمة حسني محمد، (٢٠١٩)، 'نور نظم المعلومات المحاسبية في إستدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة- دراسة ميدانية-'، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، العدد (٣)، المجلد (٣).
- (١٢) واصل، علياء عبد الحميد محمد، (٢٠١٩)، 'نور التطبيقات التكنولوجية محاسبيا ومنها في تفعيل متطلبات الشمول المالي لتحقيق استراتيجية مصر ٢٠٣٠ -دراسة ميدانية'، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، العدد (٢)، المجلد (٣).

ثانياً: مراجع باللغة الأجنبية:

- 1) Almaleeh,N., (2020), "Financial Inclusion In Egypt: Does It Affect Bank's profitability and Liquidity", **International Finance and Banking**, Vol.(7), No.(1).
- 2) Amo ako, G., K., (2013), "Accounting Practices of SMES: A case study of Kumasi metro polis in Ghana, " **International journal of Business and Management**, vol. (8), No.(24), PP 73-75.
- 3) Assrfa, M, Jagannadha Y., Yohannes, A. (2020) "Designing of Accounting Information System For Small and Medium Enterprises: Application of PLS-SEM", **International Journal of Sciences Basic and Applied Research**.
- 4) Bakhtiari, S. Brunig, R. Magnani, L. Zhang, J. , (2020), "Financial Constraints and Small and Medium Enterprises: AReview", **The Economic Society of Australia, June**.
- 5) Dibbern, J., & Heinzl, A., (2016), "Outsourcing of Information Systems Functions in Small and Medium Sized Enterprises: A Test of a Multi-Theoretical model, **Working Paper**, Available at:
- 6) Kenneth. A.Nyathi, Thabani Nyoni, Mungaradzi Ngoni and Wellington. G Bonga, (2018), "The Role of Accounting Information in The Success of small & medium Enterprises (SMES), Zimbabwe: Acrase of Harare", **Journal of Business and management**, Vol.(3), No.(1).
- 7) muchira, B.,w.,w," (2012), "Record keeping and Growth of micro and small Enterprises, A case study of think municipality in Kenya",**working paper**.
- 8) William A. Bishop. (2018), "A project management frame work for Small - and Medium-sized entities: Accounting software imple-mentation", **Journal of Economic and financial Sciences**, Vol.(11), No(1).
- 9) Zekici, H., B. L., D., I., Dina, L. (2018), "(prior) Knowledge of Accounting as A Comparative Advantage when selecting accounting service providers", **Ekonomski vjesnik**, Vol. (31), Iss.(1), PP: 75-84.
- 10) Zhqiang Lu, Junjie Wu, Jia Liu,(2020), "Bank Concentration and SME Financing availability: the impact of promotion of financial inclusion in china", **International Journal of Bank Marketing**, Volume (38), Issue(6).